

كلمة رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

السفيرة أنجلينا أيخهورست

"إعلان نتائج الدراسة الوطنية حول قطاع الفرانشايز اللبناني"

فندق فينيسيا - 8 نيسان 2014

للمطابقة عند الإلقاء

معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ألان حكيم،

حضرة رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز السيد شارل عرييد،

حضرة السيدات والسادة،

يسرّني أن أكون اليوم بين هذه المجموعة النابضة بالحياة من أصحاب المبادرات - وليس هذا بالأمر غير الاعتيادي في لبنان - والمغامرين والمبتكرين ومستحدثي الوظائف، نظراً إلى اهتمامي حيث أمكن بدعم قطاع تراخيص الامتياز اللبناني. كما أمل في أن يكون للدراسة حول القطاع كما دعمها الاتحاد الأوروبي لتحسين قدرات الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز، مساهمة إيجابية في هذا الإطار.

إنّ هذا الدعم للجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز، والتي تشكل بحدّ ذاتها ابتكاراً، بقيمة 160 ألف يورو يندرج في إطار برنامج أوسع قيمته 14 مليون يورو يهدف إلى تعزيز تطوير القطاع الخاص، مع غاية تقضي باستحداث الوظائف والفرص في لبنان.

إنّ الاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي والتجاري الرئيسي للبنان (في عام 2013، بلغت القيمة الإجمالية للواردات من الاتحاد الأوروبي 6.1 مليار يورو، بينما وصل حجم الصادرات الإجمالية إلى الاتحاد الأوروبي إلى 257 مليون يورو، مما رفع حجم التجارة بين الطرفين إلى 6.3 مليار يورو). لقد ساهمنا بفاعلية في إيجاد بيئة لأصحاب المبادرات اللبنانيين الذين هم محرك النمو واستحداث الوظائف والتنمية. لقد أثبتتم من خلال قدرتكم على التكيف وجهودكم المستمرة عبر السنوات أنّكم قادرون على ضخّ الثقة والديناميكية في شرايين الاقتصاد. لذلك فإنّ دور جمعيات الأعمال إلى جانب الحكومة اللبنانية بالغ الأهمية في هذا

الوقت الذي يواجه فيه اقتصاد البلاد تداعيات الحرب السورية المدمرة التي أضرت بقوة بالعديد من القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع النمو المحلي من 8% في عام 2010 إلى أقل من 1% في العام الماضي.

حضرة السيدات والسادة،

لست هنا لأشرح لماذا أتاح مفهوم تراخيص الامتياز للقطاع الخاص اللبناني بزيادة استثماراته من خلال الشراكات مع الشركات الدولية التي تقدم توجيهاً ودراية كبيرتين. لكن لا بد من القول إن اللبنانيين يستفيدون اليوم من منتجات وخدمات تحظى بتقدير دولي وعالية الجودة، مما أدى إلى استحداث فرص عمل إضافية. في الواقع، وكما أظهرت الدراسة، يوفر قطاع تراخيص الامتياز في الوقت الراهن حوالى 100 ألف وظيفة في لبنان، مما يمثل حوالى 9% من العدد الإجمالي للوظائف في البلاد! وبعدّ هذا الرقم مرتفعاً مقارنة بالاتحاد الأوروبي حيث لا تتجاوز هذه النسبة عتبة 2%، بينما تصل إلى 6% في الولايات المتحدة. وكما أظهرت الدراسة أيضاً، تبلغ حصة القطاع من إجمالي الناتج المحلي في لبنان 4%، في مقابل أقل من 2% في الاتحاد الأوروبي وحوالى 5% في الولايات المتحدة. ويظهر هذا بوضوح المنافع التي يجنيها لبنان من هذا المفهوم، بفضل انفتاح اقتصاده وديناميكيته.

إنّ الديناميكية نفسها وحس المنافسة نفسه والرغبة نفسها في توفير منتجات وخدمات عالية الجودة للمستهلكين هي ما يدفع القطاع الخاص اللبناني اليوم إلى تطوير علاماته التجارية الخاصة وتسويقها في الأسواق المحلية والدولية من خلال تراخيص الامتياز الخاصة به، بالاعتماد على إرث قيم جداً من التقاليد والدراية اللبنانية. وهذا هو بيت القصيد!

لقد حان الوقت في رأينا لكي تكافئ السلطات اللبنانية وتشجع أكثر أصحاب المبادرات الذين يحولون تقاليد البلاد ودرايتها إلى مزايا تفضيلية. للأسف، لقد توقف جزء مهم من التشريع الذي يحميهم من المزاحمة غير المشروعة على عمل الحكومة أو مجلس النواب لعدة أعوام، لاسيما التشريع الخاص بالمنافسة وحقوق الملكية الفكرية، وحماية الأعمال الفكرية، وحماية العلامات التجارية. فمن خلال اعتماد هذه القوانين وتنفيذها، ودعم أصحاب المبادرات محلياً، وحماية المستثمرين ومبتكري المنتجات والخدمات العالية الجودة ومنتجاتها، يمكن أن تتيح السلطات للبلاد الانضمام للأسرة التجارية الدولية بخطوات واثقة من خلال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وهذا الأمر ضروري، إذ أنه ما من شك في أن انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية سيكون له العديد من المنافع، من بينها التأثير الإيجابي لتطوير قطاع شهادات الامتياز في البلاد بصورة أكبر. وسوف يستقطب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فاعلين جدداً في قطاع الأعمال إلى البلاد، بما في ذلك علامات

تجارية جديدة رغبة في العمل كامتيازات. وسوف تستمر المصارف في توفير القروض، وسوف يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد التجهيزات الأجنبية إلى تقليص نفقات الأعمال. في المقابل، سوف يسمح هذا الأمر لأصحاب المبادرات بتطوير أعمالهم أكثر فأكثر في الأسواق الدولية وزيادة فرص العمل في البلاد، بالإضافة إلى تحقيق انتقال سهل إلى التخصص في المزايا التنافسية للبلاد. وفي إمكان المستهلكين الاستفادة من مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات بأسعار أفضل، مع توفر فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر تنافسية وابتكاراً.

بطبيعة الحال، ينفذ جزء كبير من هذه الأمور على أساس اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها مع شركائكم التجاريين الرئيسيين، من بينهم الاتحاد الأوروبي. لكن بالنسبة إلى الذين يعرفونني، تعرفون كم أؤيد انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية. والسبب هو أنكم في حاجة لرسوم أدنى وعوائق تجارية أقل. أنتم في حاجة لقواعد شفافة ومستقرة ومتروقة. كما أن المنافسة العادلة وعدم التمييز من العوامل المهمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية. ويساعدكم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بالمضي قدماً على طريق الإصلاحات الضرورية. لذلك يعتبر هذا الأمر العمود الفقري لخطة عمل الاتحاد الأوروبي ولبنان التي تمت مراجعتها وإعادة التفاوض في شأنها بنجاح مع حكومة دولة الرئيس ميفاتي، وهي تنتظر الموافقة الملحة لحكومة دولة الرئيس سلام. فمن دون خطة عمل متفق عليها، لا يمكننا المضي قدماً في الاجتماعات الرفيعة المستوى المرتقبة مع من هم على رأس المؤسسات اللبنانية والأوروبية في المستقبل القريب، وفي اتخاذ القرارات الضرورية المرافقة - بما في ذلك دعمنا المالي للبلاد.

إنّ الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ليس مجرد أمر مهم، بل هو أمر ملحّ.

لقد أعرب معالي الوزير ألان حكيم عن اهتمامه بتطوير روابط أوثق مع الاتحاد الأوروبي، وهو أمر أشكره عليه. وأنا أعتد على جهوده لإقرار خطة عملنا في مجلس الوزراء ووضع لبنان على المسار الصحيح للاقتصاد الحديث. وقد أظهر السيد شارل عرييد من ناحيته تعاوناً كبيراً في إطار مشروعنا المشترك، وأنا أشكره على ذلك. ودعوني أشكر أيضاً المتعاقد TRANSTEC وشركة الأبحاث INFOPRO على إجراء المسح الميداني.

إنّ شراكتنا قوية وثابتة، ولا يمكننا المضي قدماً إلا معاً.

شكراً.